

# المنصف المرزوقي يتمسك بتتبع كل من "عطل ممارسة نشاطه السياسي" في حادثة منعه من دخول مقر "رباط أف أم" بالمنستير



تمسك رئيس حزب حراك تونس الإرادة والرئيس السابق المنصف المرزوقي لدى سماعه اليوم من قبل قاضي التحقيق الأول بالمحكمة الابتدائية بالمنستير بتتبع كل من خطط لتعطيل ممارسة نشاطه السياسي وتعرض فعلياً لذلك ضمن حادثة منعه من الدخول إلى مقر إذاعة رباط أف أم بالمنستير يوم 29 أكتوبر 2017.

ووفق ما أفاد به المساعد الأول لوكيل الجمهورية والنطاق الرسمي باسم محاكم المنستير فريد بن جحا فإن بحثاً تحقيقياً فتح بتاريخ 17 نوفمبر 2017 ضد ستة أشخاص بهويات منقوصة وكل من عساه أن يكشف عنه البحث من أجل "الاعتداء المديبر على حرية الجولان" طبقاً للأمر المؤرخ في 2 أفريل 1953 مشيراً إلى أن البحث جار لدى حاكم التحقيق للكشف عن الهويات الكاملة للمشتكي بهم واستنطاقهم من أجل ما نسب إليهم من جرائم.

وتعود الحادثة إلى تاريخ 29 أكتوبر 2017 عندما تم منع المنصف المرزوقي من الدخول إلى مقر إذاعة "رباط أف أم" بالمنستير حيث كان سيجري حواراً إذاعياً. وقد تقدم محاميه في 8 نوفمبر 2017

بشكاية إلى الذّيادة العمومية بالمنستير حسب النّاطق الرّسمي  
بالاسم محاكم قضاء المنستير، (وات)

# منظّمات وجمعيات مغاربيّة تساند الحركات الاجتماعيّة التّونسيّة



أصدرت منظّمات وجمعيات مغاربيّة بيان مساندة للحركات الاجتماعيّة  
التّونسيّة هذا نصّه:

عاشت وتعيش العاصمة وعدّة ولايات تونسيّة أخرى على وقع تحرّكات  
احتجاجية إثر المصادقة على ميزانية 2018 وما تضمّنته من إجراءات  
جبايية جديدة وتوجّهات تقشّفية مكلفة للطبقات الفقيرة ومضرة  
بالطبقات الوسطى وعموم الأجراء وصغار المنتجين والتي أصرت  
الحكومة على تمريرها رغم كلّ الأصوات التي ارتفعت ضدّها وذلك  
تطبيقا لتعليمات المؤسسات المالية الدّولية.

ونحن إذ نتابع باهتمام هذه الهبّة المواطنية الواسعة، والتي  
تعاطفت معها قوى سياسية معارضة ومنظّمات مدنية مستقلة، فإنّنا

نسجل مرة أخرى عجز الحكومة التونسية على التعاطي السياسي مع الاحتجاجات وانهالها نفس الأساليب القديمة القائمة على التجريم، والتشويه والتصدي الأمني متذرة بأعمال عنف وتخريب ليلية في عدة مناطق.

وتتزامن هذه التحركات مع الذكرى السابعة للثورة التونسية والتي لا تزال بعيدة عن تحقيق الأهداف والمطالب الاقتصادية والاجتماعية التي قامت من أجلها رغم ما حققته من خطوات في الحقل السياسي؛ وتأتي كذلك لتؤكد العزلة التي يعيشها الائتلاف الحاكم بسبب تفككه الداخلي وسياسته الارتجالية، وحالة القلق والغضب المتصاعدة التي تعتمل داخل الشارع في غياب مقترحات اقتصادية واجتماعية جريئة تحد من الفوارق بين الجهات والفئات وتحمي المهمشين وتفتح أفقا أفضل للنمو الاقتصادي والذهوض الاجتماعي.

وتجسيدا لقيم التضامن المغاربية يهتم الجمعيات والمنظمات الموقعة التأكيد على أنها:

1- تضم صوتها لمنظمات المجتمع المدني التونسي التي أكدت رفضها لكل أعمال العنف والتخريب وتمسكها في نفس الوقت بحق التظاهر والتعبير السلميين؛

2- تدعو إلى إطلاق سراح كل الموقوفين والكف عن ملاحقتهم وضمن حقهم في النشاط المدني والسلمي؛

3- تحمل الحكومة التونسية والجهات الرسمية تبعات سياساتها الاقتصادية والاجتماعية المتمسكة بنفس النموذج التنموي الذي أنتج البطالة والفقر والتفاوت المجحف وتدعوها إلى مراجعة هذه السياسات عبر خيارات جبائية عادلة وتصدي فعلي للفساد؛

4- تدعو إلى مزيد من تنسيق الجهود وتوحيد الطاقات في البلدان المغاربية والمهجر لمناصرة حركة الرّفض المدنية والسلمية للميزانية التقشفية التي أقرتها الحكومة التونسية ولفك الحصار الإعلامي المفروض عليها وللمطالبة بحماية النشاط واحترام الحقوق والحريات التي أقرها دستور 2014.

**المنظمات والجمعيات الممضية على البيان:**

(Association des Femmes Tunisiennes pour la Recherche (AFTURD

Coordination des mouvements sociaux en Tunisie

(Association Tunisienne des Femmes Démocrates (**ATFD**

Association Vigilance pour la Démocratie et l'Etat Civique

((**Yaquadha**

Comité pour le Respect des Libertés et des Droits de l'Homme

(en Tunisie – (**CRLDHT**

(Forum des Alternatives Maroc (**FMAS**

(Forum Tunisiens des Droits Économiques et Sociaux (**FTDES**

(Ligue Tunisienne des Droits de l'Homme (**LTDH**

Nomad06

Association **AIDDA** – Paris

Association de Défense des Droits de l' Homme au Maroc

(**ASDHOM**) – France

(Association Démocratique des Tunisiens en France (**ADTF**

Association des Familles des Prisonniers et Disparus Sahraouis

((**AFAPREDESA**

(Association des Marocains en France (**AMF**

Association des Tunisiens de l'Isère Citoyens des Deux Rives -

Grenoble

(Association des Tunisiens en France (**ATF**

(Association des Travailleurs Maghrébins en France (**ATMF**

Association des Tunisiens du Nord – Lille

Association Femmes pour l'Égalité et la Démocratie (**AFED**) –

Maroc

(Association Marocaine des Droits des Femmes (**AMDF**

(Association Marocaine des Droits Humains (**AMDH**)  
Association médicale de réhabilitation des victimes de la  
torture  
Association **RAJ**-Algérie  
(Association des Tunisiennes et Tunisiens en Suisse (**ATTS**)  
Cedetim – France  
Centre Euro-Méditerranéen de Migration et Développement  
(**EMCEMO**) – Pays-Bas  
Centre Marocain pour la Démocratie des Elections  
Conseil des Lycées d'Algérie (**CLA**) – Algérie  
Collectif algérien France (**ACDA**) – Agir pour le changement et  
la démocratie en Algérie  
Collectif Associatif pour l'Observation des Elections – Maroc  
Collectif Culture Création Citoyenneté – **3 C** – France  
Comité de Vigilance pour la Démocratie en Tunisie (**CVDT**) –  
Belgique  
(Comités pour le développement et le Patrimoine (**CDP**)  
Coordination Maghrébine des Organisations des Droits de  
(l'Homme (**CMODH**)  
CORELSO- Comité pour le Respect des Droits Humains au Sahara  
Occidental  
Fédération Démocratique du Travail (**FDT**) – Maroc  
(Fédération Nationale des Associations Amazigh (**FNAA**)  
(Fédération des Tunisiens Citoyens des deux Rives (**FTCR**)  
Forum Citoyenneté et Démocratie (**FCDM**) – Maroc

(Institut de Formation des Agents de Développement (**IFAD**

Instance Marocaine des Droits de l'Homme

L' Association les Ponts de Genève – Suisse

**LADDH** Algérie

Minbar Sahraoui pour la Démocratie et la Justice Sociale

Mouvement contre le Racisme et pour l'Amitié entre les Peuples

((**MRAP**

Na'oura – GSBM – Belgique

Network of Social Accountability Maroc

Network Of Women Migrants And Diaspora (**INWODI**) Morocco

(Observatoire Marocain des Libertés Publiques (**OMLP**

Organisation de Droit de Coexistence des Cultures – Maroc

Organisation de la Femme pour le Développement Durable –

Maroc

Organisation Démocratique des Jeunes Travailleurs

Organisation Démocratique du Travail (**ODT**) – Maroc

Organisation Alternatives pour l'Enfance et la Jeunesse

(Organisation Marocaine des Droits de l'Homme (**OMDH**

organisation pour les libertés d'information et d'expression

« « Hatim

(Plateforme Euro-Marocaine (**MDDC**

Réseau des Associations de Quartiers (**RESAQ**) – Maroc

Réseau Espace Libre pour la Citoyenneté – Maroc

Réseau Euromaghrébin Citoyenneté et Culture (**REMCC**) – France

(Réseau Immigration Développement Démocratie (**IDD**

Syndicat National Autonome des Personnels de l'Administration

**SNAPAP**) – Algérie)

Tharwa Fadhma N'Soumeur – Algérie

(Union Générale des Travailleurs du Maroc (**UGTM**

(Union des Travailleurs Immigrés Tunisiens (**UTIT**

(Union des Tunisiens pour une Action Citoyenne (**UTAC**

---

“الائتلاف الحاد المدني”  
الانتخابي جديد يضم 11 حزبا



اِتَّفَقَ 11 حزبا على خوض غمار الانتخابات البلدية في قوائم موحّدة في أكثر من 45 دائرة بلدية، تحت إسم "الاتحاد المدني"، وفق ما أكّده عصام الشّابي الأمين العام للحزب الجمهوري، في تصريح أدلى به اليوم الجمعة لوكالة تونس إفريقيا للأنباء.

وأكد الشّابي، أن هذا الاتفاق حصل بداية هذا الأسبوع، إثر اجتماع للأمناء العامّين لتنسيقية الأحزاب السياسية العشرة، الذين قبلوا انضمام الحركة الديمقراطية التي يترأسها أحمد نجيب الشّابي، ليصبح العدد الجملي لأحزاب التنسيقية 11 حزبا.

وأضاف أن هذه الأحزاب اتّفقت على تكوين لجنة فنية لإعداد القوائم الانتخابية الموحّدة، وعلى أن تشمل هذه القوائم الدوائر البلدية المعنيّة بمركز كل ولاية، وثاني بلدية من حيث الحجم في كل ولاية.

وأوضح الشّابي، أن هذا الائتلاف الانتخابي بالأساس، ويعمل على توحيد مواقفه من أجل المطالبة بالمصادقة على مجلة الجماعات المحليّة قبل إجراء الانتخابات البلدية، وعلى ضمان تحييد الإدارة خلال هذا الاستحقاق الذي تنتظره البلاد.

وكانت الأحزاب السياسية العشرة المجتمعّة يوم 12 ديسمبر 2017، في مقرّ حزب آفاق تونس، دعت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات إلى التّعجيل بعقد لقاء تشاوري مع كل الأحزاب، وتحديد خارطة الطريق بخصوص إجراء الانتخابات البلدية، والمصادقة على مجلة الجماعات



المحلّية، وتركيز فروع المحكمة الإدارية وضمان حياد الإدارة.

يذكر أنّ تنسيقية الأحزاب العشرة تضمّ كلاّ من حركة آفاق تونس وحركة البديل وحركة مشروع تونس وحركة تونس أوّلاً والحزب الجمهوري وحزب المستقبل وحزب المسار وحزب العمل الوطني الديمقراطي وحزب اللقاء الدستوري وحزب المبادرة، وانضّافت إليه الحركة الديمقراطيّة بداية الأسبوع الحاليّ.

# حراك تونس الإرادة يدعّم الحراك الاجتماعي ويندّد بالتّشويه والتّخريب



حراك تونس الإرادة

أصدر حراك تونس الإرادة بياناً يدعّم فيه الحراك الاجتماعي ويندّد فيه بالتّخريب والتّشويه هذا نصّه:

أمام تصاعد وتيرة الاحتجاجات الاجتماعيّة في الفترة الأخيرة في جميع أنحاء الجمهوريّة يهّمّ حزب الحراك التّأكيد على الآتي:

أوّلاً، يؤكّد مرّة أخرى أنّ السّبب الرّئيسي لهذه الاحتجاجات هي السّياسات الفاشلة لمنظومة الحكم الحاليّة منذ انتخابات 2014 وآخرها الخيارات الكارثية الواردة في قانون المالية لسنة 2018 الّتي زادت في ضرب المقدرة الشّرائية للمواطنين، وتزايد شعور

التونسيين بالصعوبات الاقتصادية وبغياب العدالة والمساواة في التّضحية المطلوبة منهم دون قلة من المتنفّذين.

ثانياً، يحمّل التحالف الحاكم مسؤوليّة الأوضاع الرّاهنة، ويعتبر أنّ الحكومة أكّدت عجزها في معالجة القضايا الحقيقية للتونسيين وفي طرح الإصلاحات الهيكلية المطلوبة، وفشلت في التّعامل مع الأزمة الرّاهنة من النّاحيتين الإجرائية والالتصالية. وقد زادت التّصريحات الاستفزازية لبعض أعضائها في منسوب الاحتقان، كما أنّ إقدام الحزب الحاكم على إشغال البعض من أعضاء الحكومة كمنسّقين جهويّين لحملة الانتخابية البلدية في لامبالاة واضحة بالمشاكل الرّاهنة.

ثالثاً، يؤكّد الحزب على تبنّيه لكلّ المطالب المشروعة للمحتجّين، ويدعو جميع مناضليه للاخراط في التّحرّكات السلمية الدّاعية لإسقاط بنود قانون المالية الجائرة في حقّ الأجراء والمُفقرّين وإلى إجراءات توزّع التّضحية على المواطنين بكلّ عدالة وإلى إقرار إصلاحات سيادية تسير بالبلاد نحو بناء اقتصاد تضامني اجتماعي بعيداً عن الوصفات الليبرالية الجاهزة للمؤسسات المالية الدّولية. ويدعو كلّ المحتجّين إلى التحلّي بضبط النفس والالتزام للقانون والمحافظة على الممتلكات الخاصّة والعامّة، وحماية التّحرّكات الشعبية من اختراقات العناصر المشبوهة التي تحاول الرّكوب على التّظاهرات بغاية النهب والتّخريب أو لغايات أخرى مشبوهة.

رابعاً، يعتبر الحزب أنّ حرّية التّظاهر بمختلف أشكاله مضمونة بالدستور، ويدعو الجهات الأمنية إلى القيام بواجبها في ضمان ذلك الحقّ الدّستوري مع حماية الممتلكات العامّة والخاصّة، ويدعو وزارة الداخلية إلى فتح تحقيق جدّي في الظروف المسترابة لوفاة المواطن خمسي اليفرني أثناء مظاهرة ليلية بطبرية، وفي شبهات التّراخي في التصدّي لعدد من حوادث التّخريب. كما يدعوها إلى الكشف على من تسمّيهم مخرّبين والأطراف التي تقف وراءهم إن وجدت والكفّ عن التّحريض من خلال تصريحات فضفاضة على أطراف سياسية معيّنة.

خامساً، ينبه الحزب التونسيين إلى أنّ الحكومة تمارس ضغطاً رهيباً على الإعلام العمومي لتشويه التّحرّكات الإجتماعية وهو ما يذكرنا بسياسات سابقة خلناها ولت وإنتهت. ويدعو الهايكا ونقابة الصحفيين والاعلاميين الشرفاء للتصدي لهذا التوجه الخطير.

سادسا، يتمسكُ الحزب بضرورة التّسريع باستكمال تأسيس جميع الهيئات الدّستورية وعلى رأسها المحكمة الدّستورية وبإجراء الانتخابات البلدية في موعدها من أجل تكريس اللامركزية وتثبيت الديمقراطية، ويحذّر أيضًا من التّفكير في حلول للأزمة الرّاهنة لا تنسجم مع روح الدّستور وقواعد الديمقراطية.

---

## أزمة آفاق تونس تتعمّق



قدّم، اليوم الثلاثاء، الزّائب عن آفاق تونس بالبرلمان عن جهة صفاقس محمّد أنور العذار استقالته من جميع هياكل الحزب.

وكان الزّائب عن حزب آفاق تونس ورئيس مكتبه السّياسي كريم الهلالي أكّد في تصريح لوكالة تونس إفريقيا للأنباء (وات) مساء الأحد، استقالته من كافّة هياكل الحزب.

---

## حراك تونس الإرادة يحمّل الحكومة المسؤولية كاملة على

# رفع منسوب الإحتقان والمخاطرة بالسّلم الاجتماعي واستقرار البلاد



## حراك تونس الإرادة

أصدر حزب حراك تونس الإرادة بيانا حول ترفيع الأسعار وتدهور  
المقدرة الشرائية للمواطنين، هذا نصّه:

تبعا للمصادقة على القانون الكارثي للمالية لسنة 2018، الذي  
رفضنا التّصويت عليه وحذّرنا من تداعياته الاجتماعية الخطيرة  
بسبب غياب الحدّ الأدنى من العدالة الاجتماعية فيه، قامت الحكومة  
بالتّرفيع في أسعار عديد المواد المرتبطة بالاستهلاك اليومي  
للمواطنين لتزيد من معاناتهم. ويهمّ حزب الحراك بهذه المناسبة  
أن:

أوّلا، يعبّر عن تنديده بهذه الزيادات ويعتبرها جزءا من سياسة  
إعتباطية متخبّطة تغيب عنها الرّؤية الاقتصادية الاستراتيجية  
منذ وصول الائتلاف الحاكم إلى السّلمة منذ ثلاث سنوات، ولا تعبّر  
إلاّ عن مصالح لوبيّات خاصّة، وتتجاهل الدّفاع عن المصلحة العامّة  
مقابل الاستغراق في الصّراعات حول التموقع والغنائم،

ثانيا، يعتبر أنّ الأزمة الاجتماعية مرشّحة للتّفاقم خلال الأشهر  
القادمة، والقدر الشرائي للمواطنين مرشّحة لمزيد التّدهور  
بسبب الارتفاع الشّامل للضرائب المباشرة وغير المباشرة، بالإضافة  
إلى التّراجع المستمرّ للدّينار التّونسي بما سيؤثّر أكثر على  
أسعار المنتوجات الاستهلاكية ويلقي بعبء كبير على ميزانية الأسرة

ويتسبب في تدهور خطير لمعدل الدخل الفردي للتونسيين،

ثالثاً، يشير إلى عزلة الحكومة وفقدانها لأدنى شرعية شعبية، بالتوازي مع اهتراء شرعيتها السياسية، وفقدانها لسندها الاجتماعي، بما يؤكد أن هذه الحكومة ليست حكومة "وحدة وطنية" ولا تعبر عن مصالح الغالبية العظمى للشعب التونسي،

رابعاً، يدعو القوى الحيّة للتصدي لسياسات التّفكير الحكومية، ويعتبر أنّ الحاجة اليوم ملحة لتفعيل رؤية استراتيجية مواطنة اجتماعية سيادية تضع خريطة طريق واضحة المعالم للخروج من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، وتقوم على أساس توازي التّضحيات. مع اعتماد إصلاحات كبرى تفكّك المنوال التّنموي القديم، وتقطع مع نموذج الدولة المركزية واللاّوبيات الخاصّة المستفيدة منه، وتفتح الباب أمام منوال تنموي جديد يربط بين مكافحة الفساد والتّشغيل والتّنمية الجهوية والمحليّة. ومن شأن هذه الرؤية الاستراتيجية البديلة إعادة الأمل للمواطن وللأهداف التي جاءت بها الثورة ولتحسين منظومتنا الديمقراطيّة.

خامساً، يعبر عن استنكاره الشّديد للإيقافات التي حصلت في الأيام الماضية في حقّ الشّباب المتظاهر سلميًّا احتجاجاً عن الزيادة في الأسعار ودفاعاً عن القدرة الشرائية للمواطنين، ويحمّل الحكومة المسؤولية كاملة على رفع منسوب الإحتقان والمخاطرة بالسلام الاجتماعي واستقرار البلاد.

---

**البيان الختامي للندوة  
السنويّة الأولى لإطارات حزب  
حركة النهضة**



إثر إختتام الندوة السنوية الأولى لإطاراتها، أصدرت حركة النهضة بيانا ختاميا مطولا ضمّنته أهمّ مخرجات وتوصيات هذه الندوة، هذا نصّه:

- الملف الاقتصادي والاجتماعي أولويّتنا .

- تسريع تحقيق الانعطافة الاستراتيجية للحركة .

- تعزيز الديمقراطية الداخلية وتحقيق النجاعة وتطوير الحزب .

عملا بمقتضيات الفصل 36 من النظام الأساسي للحركة المصادق عليه في المؤتمر العاشر، في سياق تعزيز الديمقراطية الداخلية وتكريس المنهج التشاركي في أخذ القرارات وتقييم الأداء وتدقيق المسارات، من خلال التداول الواسع والعميق حول خيارات الحزب وبرامجه، وبدعوة من رئيس الحركة الأستاذ راشد الغنوشي، انعقدت بالحمامات الندوة السنوية الأولى يومي 23 و24 ديسمبر 2017 الموافق لـ 05 و06 ربيع الثاني 1439 هجريا .

افتتح أشغال الندوة رئيس الحركة بكلمة أكدّ فيها على أهمية انعقاد هذه المؤسسة الوليدة والسياق الوطني والدولي الذي تنعقد فيه. وناقش أعضاء الندوة تقريرا من المكتب التنفيذي ومجلس الشورى، وتداولوا في الوضع العام بالبلاد وخيارات الحركة وسياساتها، وانتهوا إلى مجموعة من التوصيات المتّصلة بإدارة الملف السياسي والاقتصادي، وتكريس الانعطافة الاستراتيجية للحزب وتعميق هويته الاجتماعية وتموقعه، وبرنامج الإصلاح الداخلي وتطوير الحزب .

## 1. في إدارة الملف السياسي والاقتصادي:

### أ. في المجال السياسي:

ثمّ أعضاء الندوة مواصلة التجربة التونسية شقّ طريقها بثبات، رغم كل العراقيل، وخاصة المكاسب التي تحققت على مستوى إقرار الحريات وتثبيت الديمقراطية، وإدارة الصعوبات والتحديات وكسب رهانات مسار تعثره صعوبات نتيجة عوامل عديدة منها ما هو ذاتي وطني ومنها ما هو موضوعي إقليمي ودولي. وأكبروا تضحيات التونسيات والتونسيين خلال السبع سنوات الماضية من الثورة المجيدة التي نحيي ذكراها بفخر واعتزاز. وجدّوا العهد على الوفاء للشهداء رحمهم الله تعالى والعزم على المضي في تحقيق أهداف الثورة، وفي مقدمتها الكرامة والتشغيل والتنمية العادلة والمتوازنة ومقاومة الفساد وإنفاذ القانون وضمان الأمن والاستقرار وتأمين العيش الرغيد لعموم الشعب. كما ثمّنوا جهود الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ونجاحها في تحديد يوم 6 ماي 2018 تاريخا توافقيا، بعد مشاورات مع كل الفاعلين السياسيين، لإجراء الانتخابات المحلية، تأكيدا لأهميتها باعتبارها استحقاقا وطنيا، وخطوة أساسية في تفعيل الباب السابع من الدستور واستكمال البناء الديمقراطي، وإرساء دعائم التنمية العادلة في كل الجهات. وثمّنوا أيضا توقيع رئيس الجمهورية على الأمر القاضي بدعوة الناخبين لهذا الاستحقاق، لما في ذلك من تأكيد على سلامة المسار، ووضع للبلاد على سكة الانتخابات ووقف حالة التردد و الشك التي ارتبطت بتأجيل موعدها.

وأكدّ أعضاء الندوة على سلامة الخيار السياسي للحزب في تمسّكه بنهج الشراكة والتوافق في إدارة الشأن العام وفي تحملّ أعباء المرحلة، وعلى أهمية مواصلة جهوده في تعزيز مدنية الدولة وديمقراطيتها، باستكمال المؤسسات الدستورية، وتأمين مكاسب التونسيين في الحريات والحدّات، وحفظ نمط عيشهم، من خلال تجديد التشريعات بما يعزّز مكاسب المرأة ويضمن الحريات الشخصية والعامّة ويرسّخ حقوق الإنسان، في إطار الانسجام مع الدستور وحفظ الوحدة الوطنية.

وأوصت الندوة بما يلي:

- اعتبار تقدّم مسار الانتقال الديمقراطي ونجاحه على رأس أهداف الحزب وأولوياته، وجعل ترسيخ الحكم المحلي وتثبيت المسار الانتخابي أهمّ العناوين السياسية لسنة 2018.

- تعزيز العلاقة مع الشركاء، والعمل على توسيع التوافق ليشمل بقية العائلات، وتطوير العلاقة مع المنظمات الاجتماعية على أساس الأرضية السياسية والاقتصادية لوثيقة قرطاج، بما يخدم المصالح الوطنية العليا ويضمن الاستقرار.

- الحرص على تأمين مناخ تنافسي غير عدائي في الانتخابات البلدية وسائر الاستحقاقات القادمة، بما يعزّز الوحدة الوطنية وبناء الثقة والاستقرار السياسي.

- التحلّي باليقظة في متابعة الأوضاع الإقليمية، لتوقّي مخاطرها وتجذبّ تداعيتها السلبية على بلادنا، ودعم الجهد الدبلوماسي لمسؤولي الدولة ومؤسساتها بما يضمن استمرار نجاح التجربة التونسية وعدم انتكاسها، وذلك على قاعدة الاعتزاز بالنموذج التونسي، وحماية السيادة الوطنية واستقلال القرار الوطني، في إطار الثوابت الاستراتيجية للدبلوماسية التونسية وعدم الانخراط في سياسة المحاور.

- دعم جهود الدولة التونسية والمجموعة العربية والدول الإسلامية والأحرار في العالم من أجل نصرّة الشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

ب. في المجال الاقتصادي والاجتماعي

شدّد أعضاء الندوة على الحاجة إلى استثمار النجاح السياسي الذي يحظى بتقدير العالم، لصالح نجاح الانتقال الاقتصادي والاجتماعي الذي يشكّل أولويات الحاضر والمستقبل، وذلك بمزيد تطوير المضمون الاقتصادي والخطاب الاجتماعي للحركة وبلورة خيارات وبرامج كفيلة برفع التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني، والتخفيف من معاناة عموم التونسيات والتونسيين وفي مقدمتهم الفئات الضعيفة والشباب الفاقدين للشغل والتغطية الاجتماعية، ورفع المقدرة الشرائية وتحقيق العدالة الاجتماعية ووضع حدّ للإقصاء الاجتماعي والتهميش.

وأوصت الندوة بما يلي:

- تجديد دعوة الحزب السابقة إلى تنظيم حوار وطني اقتصادي واجتماعي يعمّق التوافق حول الإصلاحات الكبرى المتأكدة ويرسم خريطة طريق للتنزيل ويدقّق الحوكمة الشاملة والرشيّدة للملف الاقتصادي والاجتماعي.



- الاستماع أكثر إلى مشاغل الشباب والاستجابة لتطلعاتهم بما يخفف من منسوب التشاؤم لديهم، ونزوعهم إلى الهجرة ويحيي أحلام النهوض لديهم بتونس حرّة ديمقراطية ومبدعة.

- الاجتماعي بين الدولة والمنظمات الوطنية المهنية ومنظمة الأعراف.

- دعم قدرات المؤسسة الأمنية والعسكرية ومضاعفة جهود الاستعلام للوقاية من العمليات الإرهابية والجريمة المنظمة، وطمأنة الفاعلين الاقتصاديين وتنمية فرص البلاد في جلب الاستثمار الأجنبي.

- دعم جهود الحكومة وسائر مؤسسات الدولة في مكافحة الفساد، وتنقية مناخ الأعمال من رواسب فترة الاستبداد وتداعيات ضعف مؤسسات الدولة والانفلات لفترة ما بعد الثورة.

- تطوير منظومة التعليم والتكوين والتعليم العالي والإسراع في إنجاز الإصلاح وملاءمة البرامج مع حاجيات الاقتصاد ومقتضيات الرؤية التنموية الجديدة وتوطين البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لخدمة متطلبات التنمية بالبلاد.

- تفعيل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في إطار التعاون المثمر لتطوير البنية الأساسية والمرافق العامة وتخفيف الضغوط على ميزانية الدولة.

- تطوير علاقاتنا الدولية وطمأنة شركائنا وتوسيع علاقاتنا التجارية في عمقنا الإفريقي ومع القوى الاقتصادية الصاعدة، ودعم علاقات التعاون والشراكة في محيطنا قاعدة للانطلاق للوحدة المغاربية.

- إصلاح منظومة التمويل والاستفادة من الفرص التي تنتجها السوق المالية والصناديق الاستثمارية ومنتجات المالية الإسلامية والتمويل الأصغر، لخلق ديناميكيات استثمارية متعددة المصادر والأحجام والآليات.

- تحقيق سلامة التوازنات المالية للدولة عبر التحكم في العجز وترشيد النفقات وتوجيه الاستثمارات العمومية بما يخدم التنمية المتوازنة ويدفع عجلة الاقتصاد، وحسن التحكم في التوازنات الكبرى بدفع التصدير وترشيد التوريد وجلب المزيد من الاستثمارات المنتجة.

- دفع النمو الاقتصادي عبر تنمية الاستثمار واستحداث نسق التشغيل ودعم التصدير والنهوض بالمؤسسة الاقتصادية وجعلها محورا للتنمية ودعم القطاع الخاص وخلق الثروة واتخاذ السياسات الضرورية لتحقيق

سلامة توازناتها المالية وتيسير مجالات توسُّعها التجاري وتطوير أدائها.

- تحقيق طموح الجهات في التنمية العادلة والنهوض الاجتماعي والمحيط السليم. بتطوير البنية الأساسية والمرافق العامة لاسيما في الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية، والعناية بالبيئة، وتهيئة الظروف المساعدة على تنمية عناصر الجذب بالجهات لاستقطاب الاستثمارات وتيسير سبل تمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة عبر هياكل تمويل جهوية فاعلة، واعتماد مخطط مديري للمشاريع الكبرى المهيكلة، بحيث يكون لكل جهة مشروعا نموذجيا استثماريا وتنمويا.

- إعطاء الأولوية في أفق السنتين المقبلتين إلى الإصلاحات الكبرى التالية لأهميتها في تحقيق شروط النهوض الاقتصادي، إصلاح المنظومة الجبائية تحقيقا للعدالة والشفافية والنجاعة وسرعة الإجراءات ويسر تنفيذها والإسراع باستكمال إصلاح منظومة الاستثمار في مستواها القانوني والهيكلية المؤسساتي، واستكمال مسار إصلاح المنظومة البنكية والمالية والانطلاق في بلورة تصوّر جديد للبنوك العمومية في أفق التطوير وتيسير مسالك النفاذ إلى التمويل.

- إصلاح منظومة الدعم باعتماد سياسة تؤمّن توجيهه إلى مستحقيه، لتحقيق العدالة وترشيد الإنفاق العمومي.

- الإسراع بإصلاح الصناديق الاجتماعية وأنظمة الحماية الاجتماعية لتحقيق ديمومتها وعدالتها وتحسين خدماتها.

- إصلاح المؤسسات العمومية باعتماد برامج إعادة الهيكلة والتطوير ومراجعة أنظمة التسيير والحوكمة ودعم مكتسبات الشعب. وفتح آفاق جديدة للشباب من خلال دعم المشاريع الزراعية وتمكين المعطلين من استغلال الأراضي الشاسعة التي تملكها الدولة.

- إصلاح الإدارة بتبسيط الإجراءات والتقليص من الآجال والحدّ من التراخيص وتعصيرها، ومزيد اعتماد المنظومات الإعلامية والمعالجات الرقمية ومراجعة منظومة التأجير والانتداب لاستقطاب الكفاءات العليا والخبرات المميّزة.

2. في تسريع تحقيق الانعطافة الاستراتيجية للحزب وتعميق هويته الاجتماعية وتموقعه حرصا على تنزيل مخرجات المؤتمر العاشر لبناء الحالة الجديدة المأمولة لمشروع الحركة وهيكلها التي أطلقتها لوائح المؤتمر وحدّت معالمها، خاصة ما تعلق منها بالخيارات

والسياسات الكبرى الجديدة للحركة، تناولت أشغال الندوة الانعطاف الاستراتيجية للحركة بعد الثورة، وما تقتضيه من:

1. التحرر من الشمولية وتكريس التخصص في العمل السياسي تحت سقف الدولة المدنية والديمقراطية، استفادة من مكاسب الثورة واهتداء بالدستور وقيمه. وما يستلزمه ذلك من تمييز جلي بين فضاءات الشأن العام السياسي وفضاء المجتمع المدني بمعناه الواسع، أي من خارج السياسة ومؤسساتها وأدواتها، بما يمنع التداخل ويحرر قدرات العاملين في المجتمع المدني، وفق طبيعة كل فضاء وكراس شروطه وخصوصياته.

2. دعم نهج الشراكة والتوافق باعتباره خيارا وسياسة عليا للحركة في إدارة علاقتها ببقية الشركاء والفاعلين السياسيين والاجتماعيين، ومنها ما يفتح على آليات هامة وناجعة في إدارة المخاطر وحل الخلافات وتجاوز المصاعب والمشكلات والحفاظ على تواصل العملية السياسية ونجاح مسار الانتقال وضمان الاستقرار.

3. الانفتاح على الكفاءات التونسية المختلفة، تثميننا لخبراتها، وتعطيما لأدوارها واستفادة من تجاربها في إثراء برنامج النهضة وتعزيز قدراتها على الإنجاز وتقديم الحلول لمشاكل التونسيين، وتأكيذا للبعد الوطني للحزب وتطلعه إلى التعبير عن مصالح عموم التونسيين والتونسيات.

4. تعزيز موقع النساء والشباب في مؤسسات القرار داخل الحركة وضمان الديمقراطية الداخلية عموديا وأفقيا، وحماية حرية التعبير، وتكافؤ الحظوظ في التداول على المسؤوليات والترقي الطبيعي فيها. واعتبار كل ذلك لازمة لاستمرار تطور مشروع النهضة والحفاظ على قدرته على الفعل والانجاز وأهليته لإفناع التونسيين وخدمتهم، وتحقيق انتظاراتهم، لازمة أيضا للمساهمة في الحفاظ على ديمومة ديمقراطية الحياة الحزبية وفضاء الشأن العام وعلى مكتسبات التونسيين في الحقوق والحريات العامة والشخصية.

وأوصت الندوة بما يلي:

- التأكيد على مدنية الدولة وديمقراطية المؤسسات والتعددية السياسية، واعتبار كل هذه المسائل مجتمعة أرضية دستورية وسياسية، تقف عليها الحركة مع بقية الشركاء في الوطن.

- مسارعة إطارات الحزب من المتحمليين لمسؤوليات حزبية والناشطين

في المجتمع المدني، إلى تسوية وضعياتهم بما يتناسب مع توجهات الحركة في التخصص وما تقتضيه قوانين الدولة الجاري بها العمل.

- مزيد عمل الحزب على اعتماد رؤية اقتصادية وخطاب اجتماعي مميّزين، يعزّزان خياره في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتطلّعه إلى التموّج في الوسط الاجتماعي العريض، وبلورة منهج في التعامل مع القضايا المجتمعية المختلفة، يستحضر مقصد توحيد التونسيين على قاعدة تنوّعهم وعلى مبدأ عدم التدخل في المجال الخاص للأفراد، وعلى حقّ الجميع في حرية التعبير عن مواقفهم في كلّ القضايا المطروحة في الفضاء العام.

- مساهمة الحزب في بلورة سياسات عمومية حكومية لإدارة الشأن الديني في بلادنا، تضمن رعاية هذا المجال وحمايته بالمنسوب اللازم من الحريّات لضمان نمائه وتطوّره وحفظه من التوظيف والتشدد والتطرّف، تحقيقاً للأمن الرّوحي للتونسيين، طبقاً لمقتضيات الدستور واحترام القانون.

3. في إصلاح الحزب وتطويره تعزيزاً للديمقراطية الداخلية وضماناً للنجاعة عملاً بتوجّهات المؤتمر العاشر وتنفيذاً لوعود رئيس الحركة بمواصلة جهود الإصلاح والتطوير تعزيزاً للديمقراطية الداخلية وضماناً للنجاعة، وفي إطار ورشة كبرى تتفاعل فيها وتتضامن جهود كل الفاعلين داخل هياكل الحركة ومؤسساتها المركزية والجهوية والمحلية والقطاعية، بغاية بناء حالة جديدة يكون فيها مشروع النهضة أكثر تعبيرا عن مخرجات المؤتمر العاشر، وأكثر أهلية للمساهمة من موقع متقدم في خدمة الأجندة الوطنية وفي إصلاح الأوضاع العامة بالبلاد تحت سقف الدستور والقانون،

أوصت الندوة بما يلي :

- الإسراع بوضع نظام داخلي للحزب يكون بمثابة الآلة التشغيلية لمختلف هياكله، بما يحقق فاعليتها ونجاعتها والتوازن والتكامل فيما بينها، على قاعدة النظام الأساسي وتعزيز الديمقراطية الداخلية وحفظ التوازن بين المؤسسات وتقليص الهياكل الفرعية وضبطها، بما يقرب الهياكل من بعضها ويؤمن تفاعلها وتكاملها ويعطي نجاعة في مسالك القرار وديمقراطيته.

- مزيد الاهتمام بإظهار مساهمة حركة النهضة في النضال الوطني من أجل الديمقراطية والانعقاد الاجتماعي، ومأسسة موضوع الذاكرة والمناضلين.

- مواصلة مؤسسات الحركة اهتمامها بملف العدالة الانتقالية والعفو العام، وتقديم أقصى ما تستطيع لمعالجته ضمن مقاربة تنضبط إلى نهج التوافق وحفظ المسار الانتقالي باعتبارهما سياسة عليا للحزب من جهة، وتحفظ حقوق الضحايا المعنوية والمادية من جهة ثانية.

تعزيز الحضور بالصفة للكتلة النيابية داخل مؤسسات القرار، وترتيب مسار دقيق لتنظيم استشارتها في القضايا ذات الصلة بالعمل البرلماني، ممّا يعزّز مشاركتها الإيجابية في الحكم من خلال تقديم العديد من المبادرات التشريعية التي تترجم هموم التونسيين ومشاكلهم.

- تعزيز دور المكتب السياسي المركزي والمؤسسة السياسية الجهوية، تكريسا لتوجهه التخصصي الذي أقره المؤتمر العاشر، وتثبيتا للطابع السياسي للعمل الحزبي.

- العمل وفق أجندة متكاملة ومشاركة بين المكتب التنفيذي ومجلس الشورى، لضمان سلامة التوجهات وجودة القرار وسلاسته.

- الاستفادة أكثر من مراكمة الخبرة والامكانيات، في المشاركة في الحكم تنفيذيا وتشريعيا وطنيا وجهويا، بما يساهم في تحسين أداء كفاءات الحزب ومشاركته في تحمل أعباء الحكم وتحقيق انتظارات التونسيين.

- توحيد الجهد الدراسي للحزب بتجميع الأنشطة البحثية المختلفة، مع ضبط دقيق لخارطة الاحتياجات المضمونية وأولياتها، واستثمارها كفضاءات للانفتاح على الخبرات الوطنية غير المتحزبة.

- رعاية الأطر الجهوية والمحلية للحزب وإيلائها الاهتمام اللائق بدورها الذي سيتعاضد تلازما مع توجه البلاد إلى خوض مرحلة جديدة من الانتقال السياسي، بإرساء الديمقراطية المحلية وديمقراطية القرب.

- مزيد الانفتاح على المجتمع ونخبه وفعالياته، وتغليب العمل المفتوح والمشارك، على غرار اعتماد قوائم مشتركة مع المستقلين في الانتخابات البلدية. والاجتهاد في إبداع أشكال جديدة للانفتاح والعمل المشترك بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني.

- تأكيد احترام تنوع الآراء داخل الحزب والانضباط للمؤسسات وقراراتها، والحرص على أن يبقى الجميع مشدودا إلى الأجندة الوطنية واستحقاقاتها ومخاطرها.

- وضع مدونة سلوك للممارسات الفضلى التي ينبغي أن يحتذيها مسؤولو الحزب في الدولة او المؤسسات القيادية للحزب، وتعزيز الشفافية والعقلنة في حوكمة الملفات، ومن ذلك إنشاء لجنة لترشيح كفاءات الحزب لمواقع المسؤولية في الدولة، والاعتماد على لجان مجلس الشورى المختصة، لمتابعة تلك الملفات على مستوى السياسات والتنزيل.

دامت عزّة تونس واستقلالها

نموت ونحيا على عهدها

المجد للشهداء والوفاء لأهداف الثورة المجيدة

عن الندوة السنوية الأولى لإطارات الحزب

رئيس حركة النهضة

الأستاذ راشد الغنوشي

---

**جمعيّات ومنظّمات من المجتمع  
المدنيّ تندّد بشدّة بقرار  
المنع "التّمييزي والعنصري"  
الإماراتي**



طالب عدد من الجمعيات والمنظمات التونسية، السلطات التونسية باتخاذ موقف صارم والتصدي إلى كل إجراء يمس بكرامة التونسيين والتونسيات، وذلك على خلفية منع شركة الطيران الإماراتية سفر النساء التونسيات عبر طائراتها صباح الجمعة الماضي.

وندت كل من الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وجمعية بيتي، في بيان مشترك، "بشدة" قرار المنع "التمييزي والعنصري" والذي اعتبرت أن فيه مس من سيادة الدولة التونسية ومن كرامة النساء التونسيات وانتهاك لحقوقهن الأساسية.

كما عبّرت عن استيائها من الموقف الرسمي التونسي مشيرة إلى "أنه لم يترجم أي التزام للدولة في الذود عن مواطناتها ومواطنيها في الداخل والخارج، بما يتنافى مع مقتضيات الدستور وقانون مناهضة كافة أشكال العنف المسلط ضد المرأة".

---

## حراك تونس الإرادة: واجب الرد

# على القرار الإماراتي الأرعن



## حراك تونس الإرادة

أصدر حراك تونس الإرادة بيانا بعد حادثة منع مواطنات تونسيات من دخول دولة الإمارات العربية المتحدة، هذا نصّه:

بعد المنع غير المبرر للمواطنات التونسيات من دخول دولة الإمارات العربية المتحدة وحتى المرور من مطاراتها يهّم حزب الحراك أن:

أولاً، يندد بشدّة بهذا الإجراء الفجئي الأرعن الذي ينتهك الحق في التنقل ويخالف كل الأعراف الدبلوماسية والتراتب الخاصة بالنقل الدولي، ويعكس استهدافا لبلادنا والنساء التونسيات بغرض الإهانة. ويذكر أن هذا الإجراء لا يزال قائم الذات حتى الآن ولم يتم رفعه بعكس ما راج.

ثانياً، يستغرب من الموقف المتخاذل للسلطات التونسية التي بقيت مغيّبة عما يحدث، واستقبلت بشكل روتيني السفير الإماراتي واكتفت بنقل ما يحدث دون التعبير عن أي موقف. ويطالبها بالتطبيق الفوري لمبدأ المعاملة بالمثل، واتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بحماية جاليتنا في ذلك البلد.

ثالثاً، يذكر في هذا السياق بالممارسات المتواترة المعادية لدولة الإمارات ضدّ تونس ومسارها الديمقراطية، ومحاولاتها المستمرة لاستمالة وتوظيف جزء من النخبة السياسية والإعلامية هذا الاتجاه. ويدعو قيادة هذا البلد إلى التعقّل وإيقاف هذا السلوك المعادي والتدخل المرفوض تماماً في شؤوننا الداخلية.



# ائتلاف أوفياء يدعو إلى إيقاف مسلسل التّسويّف ومطالب التّأجيل المتكرّرة الإنتخابات البلدية



## أوفياء



أصدر ائتلاف أوفياء للدّيمقراطية ونزاهة الإنتخابات بيانا بمناسبة تأجيل الإنتخابات البلدية تحت عنوان: "من أجل إيقاف مهزلة التّأجيل المتكرّر للإنتخابات البلدية"، هذا نصّه:

إعتبارا للتّأخير الكبير في إنجاز أحد أهمّ الإستحقاقات الدّستورية والمتمثّل في بناء السّلطة المحليّة الواردة في الباب السّابع من الدّستور،

وإستشعاراً منّا لمخاطر التردّي المتواصل للأوضاع في الجهات والبلديات بسبب غياب مجالس منتخبة ومستقلّة وذات فاعلية تديرها وفشل كلّ الحلول التّرقيعية لإدارة البلديات،

وتعبيراً منّا عن إستنكارنا لعمليات التّأخير المتكرّرة للإنتخابات البلدية لإعتبارات وحسابات حزبيّة ضيقة على حساب

مصالح المواطنين وحقهم في التمتع بديمقراطية محلية تشاركية،

فإننا في ائتلاف أوفياء للديمقراطية ونزاهة الانتخابات ندعو جميع الأحزاب، في الحكم أو المعارضة، إلى الكف عن الدعوات المتكررة لتأخير الانتخابات البلدية وإلى العمل بدلا عن ذلك على إنجاح الاستحقاق الانتخابي في موعده والضغط على كتلتها وأعضائها في البرلمان للإسراع بمناقشة وتعديل مشروع المجلة المتعلقة بالسلطة المحلية والمصادقة عليها.

ندعو رئاسة الحكومة إلى نشر رزمة الانتخابات في أقرب وقت ممكن ورئاسة الجمهورية إلى الإعلان عن تاريخ الانتخابات ونشره في الرائد الرسمي لإيقاف مسلسل التسويف ومطالب التأجيل المتكررة وحالة الشك في صدق النوايا في بناء ديمقراطية محلية تشاركية وحالة القلق والإحباط التي يعيشها المواطنون ومنظمات المجتمع المدني.